

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والخمسون

27 شباط/فبراير - 31 آذار/مارس 2023

البند 4 من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، توماس ه. أندروز*

موجز

بعد عامين من قيام جيش ميانمار بانقلاب غير دستوري وتشكيل مجلس إدارة الدولة، والبلد في حالة انهيار. وفيما تزداد جماعات المعارضة قوةً وتتآكل سيطرة مجلس إدارة الدولة على أراضي ميانمار وشعبها، زاد الجيش أساليبه الوحشية، زارعاً العنف والفوضى في مجال يشوبه صراع لا ينفك يتوسع. وفي الأشهر الأخيرة، كُثف الجيش هجماته الجوية إذ قصف القرى والمدارس والمرافق الطبية ومخيمات إيواء النازحين داخلياً. وتستمر حملة الحرائق الكبيرة المتعمدة التي يرتكبها مجلس إدارة الدولة، إذ أحرق ما يقرب من 58 000 منزل ومنشأة مدنية منذ الانقلاب. ونزح أكثر من 1,3 مليون شخص في العامين الماضيين، وقُتل أكثر من 3 000 مدني.

وما انفك مجلس إدارة الدولة يقمع جميع أشكال المعارضة فيما يحاول تهيئة الظروف لسيطرت هيمنة الجيش على شعب ميانمار في المستقبل. ويقع الآن أكثر من 16 000 سجين سياسي خلف القضبان. وسعى مجلس إدارة الدولة إلى إضفاء الطابع الشرعي على جهوده لسحق الحيز المدني والسيطرة على المنظمات المحلية والدولية من خلال وضع قانون صارم لتسجيل المنظمات. وعلى الرغم من تمديد حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلد حتى تموز/يوليه 2023، يواصل المجلس العسكري الحاكم وضع خطط لإجراء انتخابات صورية في محاولة يائسة للدعاء بنيل الشرعية والحصول على اعتراف دولي.

وأحدثت الأزمة الإنسانية وأزمة حقوق الإنسان في ميانمار آثاراً مزعزعة للاستقرار في المنطقة. ومنذ الانقلاب، فرّ مئات آلاف الأشخاص إلى بلدان مجاورة بحثاً عن الأمان والفرص. وتستحق البلدان والمجتمعات المحلية التي تستضيف لاجئين من ميانمار الثناء على إتاحة المأوى والدعم للأشخاص الذين أُجبروا بكل معنى الكلمة على الفرار لإنقاذ حياتهم، في حالات كثيرة. ومع ذلك، لم تكن، عموماً، معاملة

* قُدم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينه أحدث المعلومات.



المجتمع الدولي للفارين من ميانمار كافيّة على الإطلاق. فلا يتمتع مواطنو ميانمار في البلدان المجاورة إلا بأشكال قليلة من الحماية القانونية، ويواجهون خطر الاعتقال والاحتجاز والترحيل وعمليات الصّد في البر والبحر، وعراقيل تحول دون الوصول إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (مفوضية شؤون اللاجئين) والحصول على صفة اللاجئ والاستفادة من إجراءات إعادة التّوطين. ولم تتحمل بلدان مرتفعة الدخل قسطاً من المسؤولية عن الأزمة، إذ قدّمت حصصاً ضئيلة لإعادة التّوطين وتبرّعات غير كافية لبرامج الإغاثة الإنسانية.

وفي هذا التقرير، يدعو المقرر الخاص الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه شعب ميانمار من خلال تقديم المأوى والدعم، والامتناع عن الأعمال التي تعرض حقوق الإنسان الخاصة بهم للخطر، والعمل على إيجاد حلول دائمة للاجئين وغيرهم من مواطني ميانمار خارج بلدهم.

الصفحة

4	مقدمة	- أولاً
5	تصاعد أزمة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية	- ثانياً
6	الهجمات على المدنيين	ألف -
7	النزوح والاحتياجات الإنسانية	باء -
8	الاعتقال والاحتجاز	جيم -
9	الحيز المدني والحريات الأساسية	دال -
10	خطط مجلس إدارة الدولة لإجراء انتخابات سورية	هاء -
11	الاستجابة الدولية للفارين من أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان في ميانمار	- ثالثاً
12	عمليات صدّ المهاجرين عند الحدود البرية	ألف -
13	عمليات الترحيل	باء -
15	استمرار فرار الروهينغيا براً وبحراً	جيم -
16	غياب الحماية القانونية للاجئين	دال -
18	الاعتقال والاحتجاز	هاء -
19	التأثيرات وإعادة التوطين	واو -
21	الحصول على التعليم وسبل العيش والرعاية الصحية والخدمات الأخرى	زاي -
22	المساعدات الإنسانية	حاء -
23	التوصيات	- رابعاً

أولاً - مقدمة

- 1- بعد عامين من انقلاب غير دستوري، تمرّ ميانمار بأزمة مدمرة في مجال حقوق الإنسان والمجال الإنساني. وأدت الهجمات الممنهجة التي يشنها الجيش على المدنيين إلى دوامة من العنف تنتشبت بالبلد بأكمله. وقد أفرغ مجلس إدارة الدولة، وهي التسمية التي تُطلق على المجلس العسكري الحاكم، مؤسسات الدولة، مما أفضى إلى انهيار الخدمات الحكومية وسيادة القانون. وقد انهار اقتصاد ميانمار.
- 2- وفي 21 كانون الأول/ديسمبر 2022، اتخذ مجلس الأمن القرار 2669(2022)، الذي دعا فيه إلى احترام حقوق الإنسان في ميانمار، ووضع حدٍ للعنف، والإفراج عن السجناء السياسيين، ودعم "المؤسسات والآليات الديمقراطية". وفي حين أن القرار كان توبيخاً واضحاً لمجلس إدارة الدولة واعترافاً بالوضع المزري السائد في البلد، لم يستخدم مجلس الأمن سلطاته بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لفرض حظر عالمي على توريد الأسلحة أو جزاءات اقتصادية. ولم يُجلّ الحالة في ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية ولم يتخذ خطوات ملموسة أخرى لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في ميانمار⁽¹⁾.
- 3- وفي الوقت نفسه، لم تتصرف الدول بطريقة مبدئية واستراتيجية لعزل مجلس إدارة الدولة وإضعافه. فالحكومات التي أعربت عن معارضتها للانقلاب ودعمها لشعب ميانمار لم تشكل ائتلاًفاً من الدول سعيّاً إلى تنسيق إجراءاتها، حسبما فعلت رداً على غزو الاتحاد الروسي لأوكرانيا. والتدابير الهامة التي أُتخذت حتى الآن، مثل فرض الجزاءات، مفككة إلى حد كبير، ونُفذت بشكل متفاوت، وهي بالتالي أقل فعالية مما يجب.
- 4- ولا يخفف إعراب قادة العالم عن القلق من معاناة شعب ميانمار. واشتدت حملة الإرهاب والعنف التي يشنها الجيش، إذ قصفت الطائرات المقاتلة والمروحيات قرى ومخيمات للنازحين داخلياً بالقنابل بشكل عشوائي. ولا يزال المدنيون يعانون من عمليات القتل خارج نطاق القضاء والتعذيب والعنف الجنسي وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، التي يصل الكثير منها إلى حد جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. والأطفال يعانون⁽²⁾. ونزح أكثر من 1,3 مليون شخص منذ الانقلاب. وأدى الفقر والعراقيل التي يضعها مجلس إدارة الدولة أمام توزيع المساعدات الإنسانية إلى ترك أسر كثيرة على حافة المجاعة.
- 5- وليس من المستغرب أن يقرر مئات آلاف الأشخاص البحث عن الحرية والأمان والفرص خارج ميانمار. وتفيد أرقام الأمم المتحدة بأن ما يقرب من 80 000 لاجئ من ميانمار فرّوا إلى بلدان أخرى في المنطقة منذ الانقلاب. وسلك مئات آلاف الأشخاص الإضافيين مسارات نظامية وغير نظامية لمغادرة البلد.
- 6- وتدل معاملة الدول الأعضاء الفازين من الحرمان والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان على فشل المجتمع الدولي في التصدي للأزمة. فقد أعادت بعض الحكومات قسراً لاجئين وغيرهم من مواطني ميانمار إلى ميانمار على الرغم من خطر التعرض للسجن أو التعذيب أو حتى الإعدام، منتهكةً بذلك مبدأ عدم الإعادة القسرية بموجب القانون الدولي. وأخفقت الحكومات الإقليمية في الاستجابة الفعالة لرحلات القوارب المحفوفة بالمخاطر التي يقوم بها لاجئو الروهينغيا واللاجئون الآخرون، والتي أدت إلى مئات الوفيات التي كان من الممكن تجنبها في البحر. وفرضت الحكومات قيوداً على وصول مفوضية شؤون اللاجئين إلى الوافدين الجدد، واللاجئين والمهاجرين المعتقلين والمحتجزين والمعرضين للابتزاز من ميانمار؛ وعطلت عمليات إعادة التوطين في بلدان ثالثة؛ وأعاقت إيصال المساعدات عبر الحدود إلى ميانمار.

(1) انظر : United Nations, "Myanmar: action needed to stop carnage, says UN expert after adoption of Security Council resolution", press release, 22 December 2022. متاح في: <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/12/myanmar-action-needed-stop-carnage-says-un-expert-after-adoption-security>

(2) انظر : A/HRC/50/CRP.1.

7- وأدت حصص إعادة توطين اللاجئين الضئيلة وضعف نظام اللاجئين الدولي إلى إيواء جيران ميانمار اللاجئين إلى أجل غير مسمى. ولم تموّل الدول الأعضاء الاستجابة الإنسانية للأزمة بما يكفي، مما زاد عدم الاستقرار وساهم في النزوح والهجرة الدولية. وفي آذار/مارس، خفّض برنامج الأغذية العالمي الحصص الغذائية الضئيلة أصلاً للاجئين الروهينغيا في بنغلاديش بنسبة 17 في المائة، إذ أشار إلى نقص في التمويل يبلغ 125 مليون دولار. وحذّر برنامج الأغذية العالمي من أنه في غياب التزامات تمويل جديدة، سيكون من الضروري إجراء تخفيضات إضافية في الحصص الغذائية بحلول نيسان/أبريل. ومُوّلت خطة الاستجابة الإنسانية لميانمار لعام 2023، التي تصف أولويات المساعدة الإنسانية في البلد، بنسبة 2 في المائة فقط بحلول نهاية شباط/فبراير.

8- ويركز النصف الأخير من هذا التقرير على فشل الاستجابة الدولية للفازين من أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان في ميانمار. ويدعو المقرر الخاص جيران ميانمار إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه شعب ميانمار عن طريق ضمان حقوقهم الأساسية والامتثال عن إعادة أي شخص إلى ميانمار ضد إرادته. ويحثّ الدول الأعضاء على العمل مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والمنظمات المجتمعية لوضع نهج إنساني وقانوني وقائم على الحقوق لتلبية احتياجات كل مواطني ميانمار. ويدعو أيضاً البلدان ذات الدخل المرتفع إلى بذل المزيد من الجهود، وزيادة حصص إعادة توطين اللاجئين، وفتح قنوات أخرى للهجرة القانونية، وتمويل المبادرات الإنسانية بسخاء.

9- وأعرب الجنرال مين أونغ هلينغ بوضوح عن اعتزاه تصعيد العنف العشوائي والقمع الذي لا هوادة فيه رداً على تزايد المعارضة للحكم العسكري. وعلى الرغم من عنف الجيش ووحشيته، هناك أدلة متزايدة على أن سيطرة مجلس إدارة الدولة على البلد تشهد انزلاقاً. وتستحق المقاومة البطولية لشعب ميانمار دعماً مبدئياً أقوى من الدول الأعضاء.

10- وإلى حين استعادة الديمقراطية، ستستمر الأزمة في ميانمار في زرع الفوضى في المنطقة. وسيزداد تتُّل الأشخاص إلى خارج ميانمار مع تعمق العنف والحرمان في البلد. ويدعو المقرر الخاص المجتمع الدولي إلى تجاوز الإدانة الشفوية واعتماد استراتيجية منسقة وشاملة لعزل جيش ميانمار وإضعافه.

11- ولا بدّ من أن يقيّم المجتمع الدولي استجابته الفاشلة للأزمة في ميانمار وأن يحدد مساراً جديداً لإجراءات لن تساعد على عكس مسار ميانمار الهبوطي والمأساوي فحسب، بل تدعم أيضاً ملايين الأشخاص من مواطني ميانمار داخل حدود ميانمار وخارجها على حد سواء.

ثانياً- تصاعد أزمة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية

12- بعد مرور عامين على الانقلاب، لم تتغير استراتيجية مجلس إدارة الدولة التي تتمحور حول القمع والعنف. ومع ذلك، بدلاً من قمع المعارضة، فعلت هذه الاستراتيجية العكس، مما أدى إلى تأجيج المعارضة العامة وتآكل سيطرة مجلس إدارة الدولة على البلد. ومثلما ورد في الورقة التي أصدرها المقرر الخاص حديثاً⁽³⁾، تراجع سيطرة الجيش في معاركه مع قوات الدفاع الشعبية ومنظمات المقاومة الإثنية، مما يدعو إلى الشكّ في استدامة حكم مجلس إدارة الدولة. وفي حين يهمل الجمهور في ميانمار لخسائر الجيش، يستمر الناس في المعاناة بينما يضاعف المجلس العسكري الحاكم أساليبه التكتيكية الوحشية ويزرع العنف والفوضى في مجال يشوبه صراع لا ينفك يتوسع.

ألف - الهجمات على المدنيين

13- الهجمات العشوائية على السكان المدنيين واستهدافهم هي سمات مميزة لاستراتيجية مجلس إدارة الدولة في مرحلة ما بعد الانقلاب. واستمر شنّ الهجمات على المدنيين بوتيرة سريعة في الأشهر الأخيرة. وبحسب جمعية مساعدة السجناء السياسيين، حتى تاريخ 7 آذار/مارس 2023، قُتل 3 111 مدنياً على يد الجيش منذ الانقلاب⁽⁴⁾. ومن شبه المؤكد أن هذا الرقم لا يشمل جميع فئات الضحايا المدنيين، مثل ضحايا عمليات القتل التي ترتكبها قوات المعارضة أو جماعات الأمن الأهلية الموالية للمجلس العسكري الحاكم، ولا يبين تماماً عدد وفيات المدنيين المرتبطة بالقتال الدائر في المناطق الإثنية.

14- وفي النصف الأخير من عام 2022، فيما كانت قوات الدفاع الشعبية تكتسب قوة وتتصدى بصورة متزايدة لسيطرة الجيش على الأراضي، كُتف مجلس إدارة الدولة استخدامه القوة الجوية لاستهداف جماعات المعارضة والسكان المدنيين. وسجل مشروع البيانات المتعلقة بمواقع وأحداث النزاعات المسلحة 207 غارات جوية شنها الجيش في النصف الثاني من عام 2022، مقارنةً بـ 105 غارات في النصف الأول من عام 2022 و90 غارة في عام 2021 بأكمله. وحدد تحقيق أُعد في الآونة الأخيرة 135 "حادثة حربية جوية" بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر 2022، معظمها أو كلها شملت غارات جوية متعددة⁽⁵⁾. وتضررت منازل المدنيين والمدارس والمرافق الطبية والمباني الدينية في تلك الهجمات، التي بدت في أحيان كثيرة انتقاماً من عمليات قوات الدفاع الشعبية التي استهدفت الجيش. وأفادت حكومة الوحدة الوطنية بأن 460 مدنياً قتلوا في الغارات الجوية العسكرية منذ الانقلاب⁽⁶⁾.

15- وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر 2022، قصفت طائرات عسكرية حفلاً موسيقياً نُظّم في بلدة هباكانت بولاية كاشين احتفالاً بالذكرى السنوية لإنشاء منظمة استقلال كاشين. وأفادت تقارير بمقتل 60 شخصاً على الأقل، بمن فيهم فنانون من كاشين وقرويون محليون. وورد أن الجيش منع نقل رواد الحفل الموسيقي المصابين إلى المستشفيات القريبة.

16- وفي ورقة غرفة الاجتماعات الصادرة عن المقرر الخاص في شباط/فبراير 2022 حول عمليات نقل الأسلحة التي تضطلع بها دول أعضاء في الأمم المتحدة إلى جيش ميانمار⁽⁷⁾، وصف المقرر الخاص الكيفية التي مدّت بها الصين والاتحاد الروسي مجلس إدارة الدولة بطائرات عسكرية ومروحيات تُستخدم في الهجمات على المدنيين. وهناك أدلة قوية على أن تلك الأنواع من الطائرات والمروحيات لا تزال تُستخدم في الهجمات على المدنيين، بما في ذلك الهجوم على الحفل الموسيقي في هباكانت.

17- وفي الأشهر الأخيرة، وسع الجيش نطاق حملة الحرائق الكبيرة المتممّة في جميع أنحاء البلاد. ووفقاً لمعهد الشؤون الاستراتيجية والسياسية في ميانمار، دمّرت قوات مجلس إدارة الدولة أكثر من 16 000 منزل

(4) Assistance Association for Political Prisoners, "Daily briefing in relation to the military coup", 7 March 2023. مُتاح في: <https://aappb.org/?p=24390>.

(5) Myanmar Witness, "Eyes on the skies: the dangerous and sustained impact of airstrikes on daily life in Myanmar", 31 January 2023. مُتاح في: <https://www.myanmarwitness.org/reports-videos/eyes-on-the-skies>.

(6) National Unity Government, "Statement on the events relating to the bombing of Chin National Front's Headquarters at Camp Victoria", 12 January 2023. مُتاح في: <https://www.facebook.com/mohrmyanmar/photos/pcb.501624225445347/501624152112021/>.

(7) A/HRC/49/CRP.1

ومبنى مدني في منطقة ساغاينغ وحدها بين تشرين الثاني/نوفمبر 2022 ومنتصف كانون الثاني/يناير 2023. وقد دُمِّر ما يقرب من 58 000 مبنى مدني منذ الانقلاب.

18- وواصل الجيش أيضاً قتل المدنيين في هجمات برية على القرى في شتى أنحاء البلد. وأعدم مدنيون ومقاتلون أسرى في صفوف المعارضة وعُذبوا حتى الموت أثناء احتجازهم لدى قوات المجلس العسكري الحاكم. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، ورد أن جنوداً عذبوا وأعدموا وقطعوا أوصال 18 شخصاً، منهم مقاتلون في قوات الدفاع الشعبية ومدنيون، في بلدة مونيويا بمنطقة ساغاينغ. وفي أواخر شباط/فبراير وأوائل آذار/مارس 2023، أفادت تقارير بأن رتلاً من الجنود أعدم 17 شخصاً على الأقل في جنوب منطقة ساغاينغ، بمن فيهم مقاتلون في قوات الدفاع الشعبية ومدنيون، وبعضهم من القاصرين والنساء. كما أفادت تقارير بأن الجنود شوَّهوا جثثاً كثيرة وقطعوا أوصالها.

19- وتحمل القوات المناهضة للمجلس العسكري الحاكم أيضاً مسؤولية عن عمليات القتل خارج نطاق القضاء وانتهاكات حقوق الإنسان. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، أدانت حكومة الوحدة الوطنية إعدام مُخبر مزعوم تابع لمجلس إدارة الدولة على يد مقاتلي قوات الدفاع الشعبية في حزيران/يونيه 2022 بعد نشر مقطع فيديو لعملية القتل على الإنترنت.

باء - النزوح والاحتياجات الإنسانية

20- استمرت الهجمات الجوية والبرية التي يشنها جيش ميانمار وحملة الحرائق المُتعمَّدة والانتهاكات المُستفحلة لحقوق الإنسان في التسبب بنزوح السكان داخل ميانمار وإجبار الناس على الفرار إلى بلدان مجاورة. وبحسب مفوضية شؤون اللاجئين، نزح أكثر من 1,3 مليون شخص داخل ميانمار منذ الانقلاب، مما أدى إلى بلوغ مجمل عدد النازحين في البلد إلى أكثر من 1,6 مليون شخص. وتشير التقديرات المستقلة المتعلقة بالنزوح، بما فيها التقديرات الصادرة عن منظمات محلية تخدم السكان النازحين، إلى أن المجموع الفعلي يمكن أن يكون أعلى من ذلك بكثير. وحذرت الأمم المتحدة من غياب علامات على تباطؤ النزوح وإمكانية أن ينزح 1,4 مليون شخص إضافي في عام 2023.

21- وأدى النزوح والانهيار الاقتصادي إلى ظروف مزرية في البلد. ويعيش الآن ما مجموعه 25 مليون شخص، أي ما يقرب من نصف سكان ميانمار، في فقر، ويحتاج 17,6 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية⁽⁸⁾. ولا يزال النزوح والتلوث بالألغام الأرضية والقيود المفروضة على التنقل والارتفاع الشديد في أسعار الأسمدة والمدخلات الزراعية الأخرى تؤثر على الإنتاج الغذائي. ومن المرجح أن ما مجموعه 15,2 مليون نسمة سيُعانون من انعدام الأمن الغذائي في عام 2023.

22- ويفرض الجيش بشكل منهجي قيوداً على إيصال المساعدات الإنسانية إلى النازحين والسكان في المناطق التي تسيطر عليها جماعات المعارضة المسلحة. وتفيد تقارير الأمم المتحدة بأن الوصول إلى السكان المحتاجين لا يزال مقيداً بشدة. وقُتل خمسة عشر عامل إغاثة في ميانمار في عام 2022⁽⁹⁾. وفي بداية أيلول/سبتمبر 2022، حاصر الجيش مساحات شاسعة من ولاية راخين، مما ألحق أضراراً بالتجارة في الأغذية والأدوية والإمدادات الأخرى وكذلك بإيصال المساعدات الإنسانية إلى عدد كبير من النازحين

(8) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Myanmar Humanitarian*

Needs Overview 2023 (January 2023), p. 4. مُتاح في: <https://reliefweb.int/report/myanmar/myanmar-humanitarian-needs-overview-2023-january-2023>

(9) Aid Worker Security Database. مُتاح في: <https://aidworkersecurity.org/>

داخلياً في ولاية راخين. وأتاح وقف غير رسمي لإطلاق النار في كانون الأول/ديسمبر استئناف التجارة وبعض عمليات إيصال المساعدات، مع أن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية لا تزال محدودة.

23- وفي بداية عام 2023، بقي 3,7 مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس⁽¹⁰⁾. وانهار النظام الصحي في ميانمار، مما ترك أشخاصاً كثيرين، بمن فيهم الأطفال والأمهات والنساء الحوامل، دون إمكانية الحصول على رعاية موثوقة. ويواصل مجلس إدارة الدولة مهاجمة الأطباء والمرضى والمستشفيات والعيادات، وذلك بدلاً من العمل على إعادة بناء المؤسسات المتضررة. وسجلت منظمة Insecurity Insight 286 هجوماً على العاملين في مجال الصحة والمرافق الصحية في عام 2022، وقد ارتكب الجيش 192 هجوماً منها⁽¹¹⁾. واعتقل الكثير من الأطباء والمرضى، منهم من يعالجون مقاتلي المعارضة، وأدينوا وحُكِمَ عليهم بالسجن لفترات طويلة.

24- وأخبر ممرضون من ميانمار المقرر الخاص عن الخطر الشديد الذي يواجهونه خلال رعاية شعب ميانمار. وأبلغ أحد الممرضين المقرر الخاص بما يلي:

يعيش الممرضون، ومن ضمنهم أنا، في خوف دائم من الاعتقال أو القتل أو التعذيب على يد المجلس العسكري الحاكم. واضطر مئات الممرضين والأطباء إلى مغادرة عائلتنا ومنازلنا وعملنا والتخلي عن كل ما نملكه في حياتنا. غير أن الممرضين يعملون باستمرار لخير الناس بكل ما لديهم وأينما كانوا. ومع أننا فآرون ومضطرون إلى مغادرة أماكن عملنا، ما زلنا ملتزمين بمساعدة الأشخاص الذين يحتاجون إلى الرعاية الصحية.

جيم - الاعتقال والاحتجاز

25- لا يزال الاحتجاز التعسفي الجماعي يشكل أساساً لاستراتيجية مجلس إدارة الدولة من أجل قمع معارضة الحكم العسكري. وبحسب جمعية مساعدة السجناء السياسيين، 16 380 سجيناً سياسياً هم محتجزون لدى مجلس إدارة الدولة⁽¹²⁾. وواصلت المحاكم التي يسيطر عليها المجلس العسكري الحاكم إصدار أحكام بالإعدام. وفي الوقت الحاضر، ينتظر 103 سجناء سياسيين تنفيذ حكم الإعدام ويواجهون خطر الإعدام، في حين حُكِمَ على 41 شخصاً بالإعدام غيابياً.

26- وفيما روج مجلس إدارة الدولة بنشاط للعفو عن أكثر من 12 000 سجين في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 و4 كانون الثاني/يناير 2023 - اليوم الوطني لميانمار ويوم الاستقلال، على التوالي - أشارت جمعية مساعدة السجناء السياسيين إلى أن حوالي 700 شخص فقط من المُفرج عنهم كانوا سجناء سياسيين.

27- ولا تزال المحاكمات الصورية مستمرة، إذ حُكِمَ على سجناء سياسيين كثيرين بالسجن فترات طويلة بتهم تتعلق بالتحريض والخيانة والإرهاب والاتصال بمنظمات "غير مشروعة". واختتمت الإجراءات الجنائية ضد مستشارة الدولة أونغ سان سو تشي في كانون الأول/ديسمبر 2022 بإدانتها بخمس تهم فساد، مما زاد عقوبتها التراكمية إلى السجن 33 عاماً.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Myanmar Humanitarian Needs Overview 2023*, p.78 (10)

انظر: Insecurity Insight, *Attacked and Threatened: Health Care at Risk database*. مُتاح في: <https://map.insecurityinsight.org/health> (اطلع عليه في 6 آذار/مارس 2023). (11)

انظر: Assistance Association for Political Prisoners, "Daily briefing in relation to the military coup", 7 March 2023. مُتاح في: <https://aappb.org/?p=24390>. (12)

28- وفي 4 كانون الأول/ديسمبر 2022، ألقى القبض على الرئيس السابق للمؤتمر المعدادني في كاشين، هكلام سامسون، في مطار ماندالاي الدولي أثناء محاولته السفر إلى تايلند لتلقي العلاج الطبي. واستُجوب ووُضِع على متن طائرة عائدة إلى ماينتيكينا في اليوم التالي ثم أُعيد اعتقاله لدى وصوله. وشارك هكلام سامسون في إيصال المساعدات الإنسانية، وكان قد دعا في السابق إلى مساءلة الجيش عن انتهاكاته لحقوق الإنسان، بما في ذلك خلال لقاء مع الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية، دونالد ترامب. وهو محتجز حالياً في سجن ماينتيكينا بتهمة التحريض والاتصال بمنظمة غير مشروعة وانتهاك قانون مكافحة الإرهاب. وتفيد تقارير بأنه في حالة صحية سيئة، وقد أُعربت أسرته عن قلقها بشأن عدم حصوله على العلاج الطبي.

دال - الحيز المدني والحريات الأساسية

29- في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2022، أصدر مجلس إدارة الدولة مرسوماً بالقانون الصارم لتسجيل المنظمات. وينص على أن تتسجل جميع المنظمات والجمعيات غير الربحية - المحلية والدولية - وتقدّم معلومات مستفيضة عن أعضائها وأنشطتها ومصادر تمويلها. وتتمتع مجالس التسجيل، التي يسيطر عليها الجيش، بسلطة تقديرية واسعة لرفض الطلبات بناءً على معايير مُعرّفة تعريفاً غامضاً. فالمنظمات المسجلة مثقلة بمتطلبات إبلاغ شاملة، ويُمنح مسؤولو النظام سلطات واسعة للتحقيق مع الجماعات والاستيلاء على ممتلكاتها. ومن شأن قائمة طويلة من المحظورات الغامضة التعريف - بما في ذلك التزام المنظمات بالأضرار بشكل مباشر أو غير مباشر بسيادة الدولة ونظامها العام وأمنها ووحدتها الإثنية - أن تزيد من تعقيد عملياتها. ويتعرض من ينشئ منظمة غير مسجلة أو يعمل معها أو يأتي أي فعل آخر يشكل انتهاكاً للقانون لعقوبات جنائية تصل إلى السجن لمدة خمس سنوات.

30- وقال الكثير من النشطاء المحليين وعمال الإغاثة والمدافعين عن حقوق الإنسان للمقرر الخاص إن التسجيل بموجب القانون الجديد هو أمر مستحيل: فهناك فرصة ضئيلة أو معدومة لقبول طلباتهم ومن المرجح أن يؤدي تقديم طلب في هذا الصدد إلى استهدافهم أو اعتقالهم. وقد يكون القانون قد وُضِع لشرح المجتمع المدني والتسبب بعدم توافق بين المنظمات المحلية والجهات الدولية الممولة لها. وإذا كان الأمر كذلك، فقد أحدث بالفعل الأثر المقصود. وأبلغ الكثير من ممثلي المجتمع المدني المقرر الخاص بعدم تقّتهم في الجماعات الدولية التي سجلت وبقّتهم من إمكانية تبادل المعلومات المقدّمة إلى الجهات الممولة المسجّلة مع مسؤولي مجلس إدارة الدولة. وتعرض بعضهم لضغوط من الجهات المانحة كي يتسجلوا أو خسروا التمويل لأنهم لم يتسجلوا. وأبلغ مسؤول من إحدى منظمات المجتمع المدني المشاركة في إيصال المساعدات الإنسانية المقرر الخاص بما يلي:

إذا تسجلنا، سيكون هناك رد فعل عنيف، ولكن إذا لم نتسجل، فنحن غير قانونيين. إننا [منظمات المجتمع المدني] الجهات التي تقدم المساعدات الإنسانية... ويمكن اعتبارنا إرهابيين، مع أننا نساعد الناس... وبما أن الجيش فرض الآن هذا القانون، ستطلب المنظمات [الممولة] مسائل كثيرة، مثل التسجيل ومعلومات الحساب المصرفي. [ولكن إذا] تسجلنا، فلن نتمكن من تقديم مساعدات إنسانية فعالة على المستوى الميداني. وينبغي أن تفكر [المنظمات الدولية غير الحكومية] في كيفية تقديم المساعدة وكيفية إرسال الدعم المالي إلى العمليات الميدانية.

31- وأعرب مسؤولو المنظمات الدولية، من جانبهم، عن شواغلهم لأن عدم التسجيل، أو العمل مع مجموعات غير مسجلة، يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة على موظفيهم وشركائهم على أرض الواقع، بما في ذلك الاعتقال والملاحقة الجنائية. وأبلغ أحد المسؤولين المقرر الخاص بأن المنظمات غير الحكومية الدولية تكافح من أجل إدارة المخاطر التي يتعرض لها الموظفون مع الحفاظ على العلاقات مع الشركاء، وأنها تشعر بأنها "محاصرة من كل الجهات".

32- وواصل مجلس إدارة الدولة بذل جهوده في سبيل إنشاء ديكتاتورية رقمية في ميانمار⁽¹³⁾. وتتزامن عمليات إغلاق الإنترنت بانتظام مع الهجمات العسكرية التي تستهدف السكان المدنيين، إذ تضررت جميع البلدات في البلد في وقت من الأوقات في عام 2022 وانقطعت الاتصالات بالإنترنت في مجتمعات محلية كثيرة طوال العام. ومضى مجلس إدارة الدولة قُدماً في خطته لطلب تسجيل بطاقات تحديد هوية المشترك وأرقام الهوية الدولية للهواتف المحمولة، مما سيعزز كثيراً القدرات في مجال المراقبة. واستخدمت الجهات الفاعلة الموالية للجيش تطبيق تلغرام وغيره من القنوات من أجل مضايقة النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان وتحديد هويتهم علناً، مع تأثر النساء على نحو غير متناسب⁽¹⁴⁾.

هاء - خطط مجلس إدارة الدولة لإجراء انتخابات صورية

33- تؤكد الجهود التي يبذلها مجلس إدارة الدولة لسحق الحيز المدني والحريات الأساسية عبثية خطته لإجراء الانتخابات. وحسبما بيّن المقرر الخاص في ورقة غرفة الاجتماعات التي قدمها في كانون الثاني/يناير 2023، من المستحيل إجراء انتخابات نزيهة عندما يكون قادة المعارضة مسجونين أو مختبئين أو منفيين أو ميتين، وعندما يُجرّم العمل الصحي وعندما يجوز اعتقال أي شخص لمجرد التعبير عن آراء سياسية⁽¹⁵⁾. ومن الواضح تماماً أن مجلس إدارة الدولة يفترق إلى الشرعية الدستورية أو الديمقراطية للإشراف على الانتخابات، ولا يملك أيضاً القدرة الإدارية على إجرائها.

34- وبعد عامين من الانقلاب، قرر المجلس الوطني للدفاع والأمن الخاضع لسيطرة الجيش تمديد حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلد لمدة ستة أشهر إضافية ووضع عشرات البلدات الإضافية تحت الأحكام العرفية. وحتى الآن، لم يشر مجلس إدارة الدولة إلى كيفية تأثير هذا التمديد على الجدول الزمني للانتخابات، التي ادّعى سابقاً أنها ستُجرى بحلول آب/أغسطس 2023. ومع ذلك، مضى المجلس العسكري الحاكم قُدماً في الأعمال التحضيرية للانتخابات.

35- وفي 26 كانون الثاني/يناير 2023، وضع مجلس إدارة الدولة قانون تسجيل الأحزاب السياسية، الذي يبدو أنه مُعدّ للقضاء على الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، وإعاقة الأحزاب السياسية الإثنية وضمان أن يتمكن معاً البرلمانين الذين يعينهم الجيش والأحزاب المدعومة من الجيش تشكيل الحكومة المقبلة. ويفرض القانون متطلبات تسجيل محففة، بما في ذلك وجوب أن تضمّ الأحزاب الساعية إلى المشاركة في الانتخابات على الصعيد الوطني 100 000 عضو على الأقل في غضون 90 يوماً من التسجيل وأن تفتح مكتباً في نصف عدد بلدات ميانمار في غضون 180 يوماً. ويحظر القانون أيضاً مشاركة الأفراد الذين أُدينوا بارتكاب جريمة والذين هم أعضاء في منظمات مصنفة على أنها "غير مشروعة" أو "ترتكب أعمالاً إرهابية" أو اتصلوا بها أو دعموها. وأعلن مجلس إدارة الدولة أن حكومة الوحدة الوطنية، وقوات الدفاع الشعبية، والمجلس الاستشاري للوحدة الوطنية، والعديد من المنظمات الإثنية غير مشروعة وصنّفها بأنها إرهابية. وأعلنت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية والكثير من الأحزاب الأخرى أنها لن تتسجل بموجب القانون ولن تشارك في ما يُسمى بهذه "الانتخابات".

(13) انظر: Access Now, "Weapons of control, shields of impunity: Internet shutdowns in 2022", 28 February 2023. متاح في: <https://www.accessnow.org/internet-shutdowns-2022/>.

(14) انظر: Myanmar Witness, Sisters to Sisters and Centre for Information Resilience, "Digital battlegrounds: politically motivated abuse of Myanmar women online", January 2023. متاح في: https://www.myanmarwitness.org/_files/ugd/e8f7c0_48cd6d5a341b490b843d05baf7f8d0a7.pdf.

(15) انظر: A/HRC/52/CRP.2.

ثالثاً- الاستجابة الدولية للفارين من أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان في ميانمار

36- أدت عقود من العنف والقمع السياسي والضائقة الاقتصادية والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان إلى نزوح سكاني من ميانمار إلى بلدان أخرى في المنطقة. وقبل الانقلاب، كان أكثر من 1,1 مليون لاجئ من ميانمار يقيمون في البلدان المجاورة، ويعيش ملايين الأشخاص الآخرين في الخارج بصفة مهاجرين نظاميين أو غير نظاميين⁽¹⁶⁾. وأفضت المخاطر والظروف المتدهورة التي أعقبت انقلاب عام 2021 إلى استمرار تدفق الأشخاص اللائسين بشكل متزايد عبر حدود ميانمار. وفرّ أشخاص كثيرون من قمع مجلس إدارة الدولة ووحشيتها، بحثاً عن الأمان والمأوى واللجوء في الخارج. وسعى أشخاص آخرون إلى الحصول على فرص عمل أو فرص تعليمية غير متاحة في الوطن بسبب الانهيار الاقتصادي والاجتماعي في البلد.

37- وفي أواخر عام 2022، قدرت المنظمة الدولية للهجرة أن 40 000 شخص يغادرون ميانمار كل شهر⁽¹⁷⁾. وقد غادر مئات آلاف الأشخاص البلد منذ الانقلاب. وعبر بعضهم الحدود البرية سراً على الأقدام، وخاطر آخرون بحياتهم من خلال القيام برحلات محفوفة بالمخاطر بالقوارب في البحر. واستخدم أشخاص كثيرون شبكات التهريب والاتجار. وانتقل آلاف الأشخاص إلى أستراليا أو أمريكا الشمالية أو أوروبا أو مكان آخر باستخدام أنواع مختلفة من التأشيرات أو القنوات الإنسانية.

38- وبحسب الأرقام الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة، فرّ 79 384 لاجئاً من ميانمار إلى بلدان أخرى في المنطقة منذ وقوع الانقلاب⁽¹⁸⁾. ومن المرجح أن هذه الأرقام لا تشمل آلاف اللاجئين وملتمسي اللجوء الذين لم يتصلوا بمفوضية شؤون اللاجئين أو السلطات المحلية. وتشير بيانات الأمم المتحدة وتقديرات منظمات المجتمع المدني إلى أن ما يقرب من 50 000 لاجئ فرّوا إلى شمال شرق الهند منذ الانقلاب، مع وصول عدد أقل من اللاجئين إلى نيودلهي والمناطق الأخرى. وعبر أكثر من 20 000 قرويّ فرّوا من القتال الذي اندلع في شرق ميانمار إلى تايلند، وعاد معظمهم لاحقاً إلى ميانمار، وتقدر المنظمات المحلية أن ما يصل إلى 30 000 لاجئ وملتمس لجوء إضافيين لجؤوا ربما إلى ماي سوت وأماكن أخرى في جميع أنحاء تايلند. ووصل آلاف اللاجئين إلى ماليزيا وإندونيسيا منذ الانقلاب.

39- وبالنظر إلى هذه النسبة الكبيرة من السكان الذين يواجهون العنف والقمع وانتهاكات حقوق الإنسان، إن الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان وحماية اللاجئين والمرتبطة بمواطني ميانمار خارج ميانمار متنوعة ومعقدة. وقد يكون الشخص لاجئاً ويحق له التمتع بالحماية بموجب قانون اللاجئين، حتى وإن لم يكن هذا الفرد مسجلاً أو يحظى بهذه الصفة لدى إحدى الحكومات أو مفوضية شؤون اللاجئين⁽¹⁹⁾. ومع ذلك، الكثير من مواطني ميانمار الذين سافروا بتأشيرات صالحة، أو تسجلوا بصفة عمال مهاجرين

(16) UNHCR, Refugee Data Finder. متاح في: <https://www.unhcr.org/refugee-statistics/download/?url=61Zeo8> (اطلع عليه في 6 آذار/مارس 2023).

(17) International Organization for Migration, "Myanmar crisis response plan 2023". متاح في: https://crisisresponse.iom.int/sites/g/files/tmzbd1481/files/appeal/pdf/2023_Myanmar_Crisis_Response_Plan_2023.pdf

(18) UNHCR, "Myanmar situation", Operational Data Portal. متاح في: <https://data.unhcr.org/en/situations/myanmar> (اطلع عليه في 6 آذار/مارس 2023).

(19) انظر تعاريف اللاجئين الواردة في المادة 31(1) من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين وتعريف مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين الواردة في دليل إعادة التوطين الصادر عن المفوضية (جنيف، 2011)، الصفحة 81 (متاح في www.unhcr.org/46f7c0ee2.pdf).

أو استفادوا من مسارات نظامية أو غير نظامية أخرى للهجرة قد يكونون لاجئين. ويحق لجميع مواطني ميانمار في البلدان الأخرى، سواء كان يمكنهم المطالبة بصفة لاجئ أم لا، أن يحصلوا على الحماية التي يتيحها القانون الدولي لحقوق الإنسان.

40- وتستحق البلدان والمجتمعات المحلية التي تستضيف لاجئين من ميانمار الثناء على إتاحة الأمان والمأوى للأشخاص الذين فروا بكل معنى الكلمة لإنقاذ حياتهم، في كثير من الحالات. واتخذت الحكومات خطوات إيجابية كثيرة منذ وقوع الانقلاب: تمديد صلاحية التأشيرات، وفتح مسارات إنسانية لإعادة التوطين، وتسوية أوضاع المهاجرين غير النظاميين، واعتماد خطط جديدة للحماية. ومع ذلك، هذه المبادرات، على أهميتها، هي تدابير مجزأة لا تتناسب مع حجم الأزمة.

41- وفشل المجتمع الدولي، ككل، في ترتيب استجابة إنسانية للنزوح السكاني من ميانمار، مما ترك الكثير من اللاجئين والمهاجرين في حالة من عدم اليقين، وغير قادرين على العودة إلى ديارهم، ومعرضين للخطر ويفتقرون إلى إمكانية الحصول على الحقوق والخدمات الأساسية، وغير قادرين على التخطيط للمستقبل. وانتهك الكثير من جيران ميانمار - في الإجراءات المفصلة في هذا القسم - مبدأ عدم الإعادة القسرية، وهو مبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي يلزم الدول بعدم إعادة أي شخص إلى إقليم يمكن أن يواجه فيه الاضطهاد أو غيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

ألف - عمليات صدّ المهاجرين عند الحدود البرية

42- في أعقاب انقلاب شباط/فبراير 2021، أدركت حكومات البلدان المجاورة لميانمار على الفور أن الاضطهاد السياسي والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان يمكن أن تؤدي إلى تدفق موجات جديدة من اللاجئين وغيرهم من مواطني ميانمار إلى أراضيها. ومع أنها كانت تستضيف أصلاً لاجئين ومهاجرين من ميانمار، فهي تصرفت بسرعة لتقييد المعابر الحدودية، إذ صدّت الناس في بعض الأحيان للعودة عبر الحدود إلى مناطق النزاع. وبالنظر إلى حدود البلد الطويلة والسهلة الاختراق، استمر أشخاص كثيرون في العبور، وإن كانوا يستخدمون طرقاً أكثر خطورة.

43- ووفقاً لحكومة تايلند، سعى 22 200 قرويّ فروا من النزاع المسلح والهجمات العسكرية على المدنيين في شرق ميانمار إلى التماس الأمان والمأوى في تايلند. ووجهت السلطات التايلندية وفود اللاجئين الجديدة إلى ما يُسمى بـ "مناطق الأمان المؤقتة" الخاضعة لسيطرة الجيش الملكي التايلندي، وذلك بما يتماشى مع إجراءات التشغيل الموحدة التي اعتمدها حكومتها. وتفيد تقارير بأن المناطق الآمنة المؤقتة تستخدم مبانٍ زراعية أُعيد استخدامها ومبانٍ أخرى لا تستوفي المعايير لإيواء اللاجئين مؤقتاً. وتلقى أشخاص آخرون وصلوا إلى تايلند دعماً من المجتمعات المحلية، إذ لجأوا إلى الكنائس أو غيرها من المباني المجتمعية.

44- وأكدت حكومة تايلند أن جميع من عبروا الحدود إلى تايلند عادوا إلى ميانمار طوعاً. غير أن مفوضية شؤون اللاجئين والجهات الفاعلة الإنسانية مُنعت من الوصول إلى المناطق الآمنة المؤقتة ولم تتمكن من التحقق مما إذا كانت العودة طوعية. وبالإضافة إلى ذلك، لم تتمكن من فرز من عادوا لأسباب تتعلق بسوء أحوالهم أو باحتياجاتهم من الحماية.

45- واستمع المقرر الخاص إلى بلاغات متعددة، بما في ذلك من اللاجئين أنفسهم، تفيد بأن السلطات التايلندية أخطرت اللاجئين بأن عليهم العودة إلى ميانمار حالما يتوقف دوي إطلاق النار أو القصف، وهو نمط يبدو أنه يعكس سياسة الحكومة الفعلية بشأن الحدود. وأبلغ أحد المدرسين المقرر الخاص بأنه ونحو 100 تلميذ أُجبروا على العودة إلى ميانمار على الرغم من استمرار القصف في ميانمار

وتوجيه مناشدات إلى السلطات التايلندية كي تراعي سلامة الأطفال. وتحدّث المقرر الخاص أيضاً إلى امرأة فرّت إلى تايلند بعدما قصّف جيش ميانمار مخيماً للنازحين كانت تقيم فيه في ميانمار. وقالت: "عندما وصلنا إلى هناك لأول مرة، توسلنا إليهم ألا يصدّونا إلى الورا. وكانت الغارات الجوية مستمرة في ميانمار. توسلنا إليهم كي يسمحوا لنا بالبقاء بضعة أيام أخرى، لكنهم لم يسمحوا لنا. شعرنا أنهم لم يعاملونا على أننا بشر. لقد أُجبرونا على العودة".

46- وسعت الحكومة المركزية في الهند إلى منع اللاجئين الفارين من أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان من دخول الهند. وفي آذار/مارس 2021، أمر وزير الشؤون الداخلية الهندي بتأديق أسام - وهي قوة شبه عسكرية حكومية مسؤولة عن الأمن في شمال شرق الهند - وحكومات ولايات ناغالاند ومانيبور وميزورام وأروناتشال براديش بـ "اتخاذ الإجراءات المناسبة بمقتضى القانون للتحقق من التدفق غير القانوني من ميانمار إلى الهند"⁽²⁰⁾. وبعد خمسة أشهر، أعلن وزير الدولة الهندي في وزارة الدفاع في أغسطس/آب أن 5 796 شخصاً من "مواطنين/لاجئين من ميانمار" قد "صدّوا"⁽²¹⁾.

47- وفي أيلول/سبتمبر 2022، مع اشتداد القتال بين الجيش وجيش أركان في ولاية راخين، صرّح وزير خارجية بنغلاديش أن الحكومة أغلقت حدودها مع ميانمار، وأضاف قائلاً: "لن نستقبل أفراداً إضافيين من شعب الروهينغيا"⁽²²⁾. وتشير البيانات الواردة من حرس حدود بنغلاديش إلى أنه أُجبرَ 537 فرداً على العودة إلى ميانمار في عام 2022⁽²³⁾.

48- وفي العقود الماضية، فرّ عشرات آلاف الأشخاص من مواطني ميانمار إلى مقاطعة يوننان في الصين هرباً من الهجمات العسكرية وانتهاكات حقوق الإنسان. وليس المقرر الخاص على علم بأي موجات تدفق كبيرة للاجئين إلى الصين منذ الانقلاب. وفي السنوات الأخيرة، أقامت السلطات الصينية سياجاً، يرتفع أمتاراً في بعض الأحيان وتعلوه أسلاك شائكة، على طول مئات الكيلومترات من الحدود بين الصين وميانمار. وتقيّد المجتمعات المحلية التي تعيش في الجوار بتحذيرات تُذاع عبر مكبرات الصوت بعدم الاقتراب من الحدود. وأدت سياسة الصين الرامية إلى القضاء على مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى إغلاق المعابر الحدودية الرسمية وبذل جهود مضمنة للحد من التحركات غير القانونية عبر الحدود، مما أثار ربما على التحركات الإنسانية.

باء - عمليات الترحيل

49- رحّلت البلدان المجاورة رسمياً عشرات آلاف الأشخاص من مواطني ميانمار منذ وقوع الانقلاب، مما هدد حياتهم وسلامتهم وانتهك مبدأ عدم الإعادة القسرية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، دعا مفوض

(20) انظر: "Stop illegal influx from Myanmar, centre tells north-eastern States," *The Hindu*, 12 March 2021. مُتاح في: <https://www.thehindu.com/news/national/stop-illegal-influx-from-myanmar-mha-tells-ne-states/article34054308.ece>

(21) انظر: <https://pqars.nic.in/annex/254/AU2268.pdf>

(22) انظر: Faisal Mahmud, "Tensions as Bangladesh accuses Myanmar of firing in its territory", *Aljazeera*, 23 September 2022. مُتاح في: <https://www.aljazeera.com/news/2022/9/23/tensions-as-bangladesh-accuses-myanmar-of-firing-in-its-territory>

(23) انظر: Border Guard Bangladesh (BGB), "Statistics on detention and repatriation of Myanmar nationals by the BGB (January to December 2022)". مُتاح في: <http://www.bgb.gov.bd/site/page/14887513-883b-47d4-91e1-3ee1c7dc57ca/Human-Traffic> (أُطع عليه في 9 شباط/فبراير 2023).

الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى وقف اختياري لعمليات الإعادة القسرية للاجئين والمهاجرين إلى ميانمار، وذلك سعياً إلى التصدي لزيادة عمليات ترحيل الأشخاص الضعفاء إلى ميانمار⁽²⁴⁾.

50- وبحسب الأمم المتحدة، تُرحّل الحكومات شهرياً آلاف الأشخاص إلى ميانمار منذ الانقلاب⁽²⁵⁾. ومع أن الكثير من هؤلاء الأفراد قد يكونون مهاجرين يفقرون إلى الوثائق أو تجاوز بقاؤهم مدة صلاحية التأشيرات، إن الظروف الاجتماعية والاقتصادية المزرية في ميانمار وأعمال العنف والقمع في مجلس إدارة الدولة تزيد خطر تعرض جميع العائدين قسراً لانتهاكات حقوق الإنسان. وتخلّفت البلدان المجاورة، إجمالاً، عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد المخاطر المترتبة على حقوق الإنسان التي يواجهها كل فرد من الأفراد الذين أعيدها إلى ميانمار، مما يؤدي على الأرجح إلى الإعادة القسرية لأشخاص يستحقون الحماية بموجب القانون الدولي. وأسفرت عمليات الترحيل عن أضرار لحقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحق في الحياة الأسرية. وبالإضافة إلى ذلك، رخلّت السلطات عمداً للاجئين مسجلين لدى مفوضية شؤون اللاجئين وأشخاصاً آخرين معرضين لخطر الاعتقال التعسفي والتعذيب وغيرهما من انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها مجلس إدارة الدولة أو الجيش.

51- ويسعى مجلس إدارة الدولة بشكل استباقي إلى الحصول على المساعدة من الحكومات في المنطقة لضمان عودة الناشطين والمشاركين في حركة العصيان المدني والفارين من الخدمة العسكرية وغيرهم من معارضي المجلس العسكري الحاكم. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، وفقاً لوسائل الإعلام الحكومية في ميانمار، طلب نائب وزير الشؤون الداخلية تعاون الإنتربول وموظفي إنفاذ القانون من إندونيسيا وماليزيا وتايلند لاعتقال أفراد مطلوبين وإعادتهم إلى أوطانهم، بمن فيهم "الإرهابيون المختبئون في بلدان أجنبية"⁽²⁶⁾.

52- وبحسب تقارير وردت، رخلّت سلطات الهجرة الماليزية أكثر من 3 000 مواطن من ميانمار منذ الانقلاب. وفي شباط/فبراير 2021، بعد مرور أسابيع فقط على الانقلاب، رخلّت ماليزيا 1 086 شخصاً من مواطني ميانمار الذين وصلوا بالقوارب، ومنهم نساء معرضات للخطر وأطفال غير مصحوبين بذويهم وأفراد ضعفاء، في انتهاكٍ لأمر محكمةٍ يقضي بوقف ترحيلهم. واستمرت عمليات الترحيل من ماليزيا على الرغم من النداءات التي وجهتها مفوضية شؤون اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والجهات المعنية الأخرى بغية وقف الإعادة القسرية لجميع مواطني ميانمار والتدخلات المحددة التي اضطلعت بها مفوضية شؤون اللاجئين لصالح الأفراد. والتقى مسؤولو سفارة ميانمار مع إدارة الهجرة الماليزية من أجل تسريع وتيرة عودة مواطني ميانمار قبل سلسلة من عمليات الترحيل في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2022. وكان بعض الأشخاص الذين أعيدها أفراداً سجّلوا أسماءهم لدى مفوضية شؤون اللاجئين ولكن لم تكن بحوزتهم بعد وثائق المفوضية. وشمل ترحيلٌ أُجري في تشرين الأول/أكتوبر 2022 ستة فارين من الخدمة العسكرية، يمكن أن يواجهوا عقوبة الإعدام ومن المحتمل أن يكونوا قد تعرضوا للتعذيب بعد تسليمهم إلى مجلس إدارة الدولة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، ألغت محكمة

(24) انظر: Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Forced returns to Myanmar must stop immediately, says Türk", press release, 26 October 2022. مُتاح في: <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/10/forced-returns-myanmar-must-stop-immediately-says-turk>.

(25) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Myanmar Humanitarian Needs Overview*, 2023, p. 37.

(26) انظر: "Myanmar delegation attends 90th INTERPOL General Assembly in India", *Global New Light of Myanmar*, 25 October 2022. مُتاح في: <https://www.gnlm.com.mm/myanmar-delegation-attends-90th-interpol-general-assembly-in-india/>.

ماليزية أمراً بوقف تنفيذ ترحيل 114 مواطناً من مواطني ميانمار ظل سارياً لمدة عامين تقريباً. وأعيدت المجموعة، التي تضم بحسب التقارير أطفالاً وأشخاصاً ضعفاء آخرين، إلى ميانمار في كانون الثاني/يناير 2023. ولم يتمكن موظفو الأمم المتحدة والصحفيون الذين يتابعون عمليات الترحيل من العثور على معلومات تتعلق بمكان أو ظروف أشخاص ضعفاء كثيرين مُرحّلين بعد إجبارهم على العودة إلى ميانمار، ومنهم الفارّون من الخدمة العسكرية الذين أُعيدوا في تشرين الأول/أكتوبر 2022.

53- وفي 22 آذار/مارس 2022، أعادت حكومة الهند قسراً امرأة من الروهينغيا بعدما احتجزتها السلطات في جامو وكشمير لأكثر من عام⁽²⁷⁾. وكانت المرأة - وزوجها وأطفالها الثلاثة الذين لم يُرحّلوا - مسجلين جميعاً بصفة لاجئين لدى مفوضية شؤون اللاجئين. ورفع محامون يعملون مع اللاجئين في الهند دعاوى في ولايات قضائية كثيرة سعياً إلى منع تنفيذ المزيد من عمليات الترحيل. وتفيد تقارير بأن وزير الداخلية الهندي كلف مسؤولي الاستخبارات في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 باعتقال وترحيل 100 "مهاجر غير قانوني" في كل ولاية⁽²⁸⁾. ولا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان يشعرون بالقلق إزاء مصير مئات المحتجزين من مواطني ميانمار.

54- وترجّل تايلند حالياً مئات الأشخاص من مواطني ميانمار كل أسبوع عند مختلف المعابر الحدودية. ورحّل أكثر من 30 000 شخص من مقاطعة تاك وحدها في عام 2022. وفي الوقت الراهن، لا تترز السلطات التايلندية المُرَحّلين بحسب المخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان أو تقيّم طلباتهم الحصول على الحماية. وفي بعض الحالات، تدخلت مفوضية شؤون اللاجئين بنجاح لصالح الأشخاص الذين تساورهم مخاوف تتعلق بحماية اللاجئين لمنع ترحيلهم. ومع ذلك، تلقى المقرر الخاص تقارير عن ترحيل أفراد ينتمون إلى الحركة المؤيدة للديمقراطية، يُرجح أنهم كانوا قد قدموا طلبات لجوء صحيحة، إلى ميانمار.

جيم - استمرار فرار الروهينغيا براً وبحراً

55- طوال سنوات، قام شعب الروهينغيا برحلات يائسة ومهددة للحياة براً وبحراً، وذلك هرباً من الاضطهاد والهجمات الرامية إلى الإبادة الجماعية في ولاية راخين والظروف المتزايدة الصعوبة في مخيمات اللاجئين في بنغلاديش. ولا يزال الوضع في ولاية راخين مزمياً، إذ يعاني شعب الروهينغيا من التمييز المنهجي والحرمان الشديد والقيود الصارمة على التنقل، وندرة فرص كسب العيش والحصول على التعليم والرعاية الصحية. وأدى الانقلاب العسكري إلى إضعاف الآمال في عودة شعب الروهينغيا من بنغلاديش إلى ميانمار على نحو آمن وطوعي وكريم. وفي الوقت نفسه، يستمر تدهور ظروف أشخاص كثيرين في مخيمات اللاجئين إذ يواجهون تخفيضات في الحصص الغذائية، وتصادد أعمال العنف، وانتهاكات مزعومة على يد بعض السلطات البنغلاديشية، والقيود الحكومية المفروضة على حرية التنقل والحصول على التعليم وسبل العيش.

56- وفيما يبحث شعب الروهينغيا عن الأمان والحرية والفرص، يختار الكثيرون منهم المخاطرة بحياتهم من أجل السفر إلى ماليزيا أو الأماكن الأخرى في جنوب شرق آسيا. وهم معرضون بشكل لا يصدق للتهريب المُستحکم والاتجار بالبشر وعبودية الدّين والسخرة وغيرها من أشكال الاستغلال وسوء المعاملة. والفتيات والشابات معرضات بصفة خاصة لخطر الاتجار لأغراض الزواج القسري.

(27) انظر: Human Rights Watch, "India: Rohingya deported to Myanmar face danger", 31 March 2022. متاح في: <https://www.hrw.org/news/2022/03/31/india-rohingya-deported-myanmar-face-danger>.

(28) انظر: Vijaita Singh, "Amit Shah directs officials to identify 100 'infiltrators' in every state and deport", *The Hindu*, 13 November 2022. متاح في: <https://www.thehindu.com/news/national/amit-shah-directs-targeted-crackdown-against-infiltrators/article66132438.ece>.

57- وألقى مسؤولون في مجلس إدارة الدولة القبض على أفراد من الروهينغيا كانوا يحاولون مغادرة ولاية راخين واتُهموا بارتكاب جرائم تتعلق بالهجرة مما أدى إلى إصدار أحكام بالسجن لمدة من سنتين إلى خمس سنوات. وبُين اكتشاف جثث 13 رجلاً وصبياً من الروهينغيا في يانغون في كانون الأول/ديسمبر 2022 المخاطر المرتبطة بهذه الرحلات. وكانت هذه الجثث قد تُركت بالقرب من كومة قمامة وظهرت عليها علامات التعرض للأذى. ومن المفترض أن الضحايا لقوا حتفهم أثناء احتجازهم لدى المهريين أو المتجربين.

58- وفي عام 2022، غادر ما لا يقل عن 39 قارباً تحمل أكثر من 3 500 شخص من الروهينغيا من ميانمار وبنغلاديش⁽²⁹⁾. وكان ما يقرب من نصف من كانوا على متن القوارب من النساء والفتيات. وواجه الركاب اكتظاظاً على متن مراكب غير صالحة للإبحار وحرماناً شديداً من الطعام والمياه. كما واجهت قوارب كثيرة أعطالاً ميكانيكية، وعامَ بعضها في البحر لأسابيع. ويُعتقد أن قارباً واحداً يحمل 180 شخصاً غرق في البحر، ولم ينجُ أحدٌ. وفي المجموع، يُعتقد أن 348 شخصاً لقوا حتفهم أثناء قيامهم برحلات بحرية في أواخر عام 2022.

59- وتلقى المقرر الخاص تقارير موثوقة تفيد باستمرار عمليات صدّ المهاجرين في البحر، على الرغم من قلة التفاصيل المتاحة. وفي حزيران/يونيه 2022، أكدت البحرية التايلندية سياستها المتمثلة في عدم السماح للقوارب التي تقلّ الروهينغيا بالرسو، وأفادت بأنها تقوم في المقابل بتقديم الطعام والمياه والإمدادات وتوجه القوارب إلى ماليزيا أو إندونيسيا⁽³⁰⁾. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت تقارير بأن زوارق تابعة لسلاح البحرية التايلندية اقتربت من قوارب معطلة وغادرت دون تقديم المساعدة. ولم تلقِ نداءات مفوضية شؤون اللاجئين والمقرر الخاص وغيرهما من الجهات المعنية لإرسال بعثات بحث وإنقاذ للقوارب المعرضة للخطر آذاناً صاغية على نطاق واسع⁽³¹⁾. والأهم من ذلك، لم يُبذل أي جهد إقليمي استباقي أو منسق لتحديد مواقع القوارب ومساعدتها في المياه الدولية.

60- ويُذكر أن لائحة تنظيمية رئاسية صدرت في إندونيسيا عام 2016 تمكّن السلطات من إنقاذ وإنزال اللاجئين والمهاجرين الذين يصلون بالبحر في سياق تسهيل إنقاذ وإنزال القوارب التي تحمل على متنها لاجئين من الروهينغيا. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت قوارب صيد إندونيسية في عمليات الإنقاذ.

61- وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، أنقذت البحرية السريلانكية مجموعة من 105 لاجئين من الروهينغيا بعدما رصد صيادون محليون قارباً عائماً في البحر. ونُقلوا لاحقاً إلى مركز لاحتجاز المهاجرين. وأتاحت حكومة سرى لانكا لمفوضية شؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر إمكانية الوصول إلى المحتجزين، ومن المفهوم أنه سيُطلق سراحهم في نهاية المطاف كي يعودوا إلى مجتمعهم المحلي.

دال - غياب الحماية القانونية للاجئين

62- من الجدير بالذكر أن جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا تضمّان عدداً كبيراً من البلدان التي لم تصدق على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين أو بروتوكولها، اللذين يحددان التزامات الحكومات فيما يتعلق بمعاملة

(29) انظر: UNHCR, "Protection at sea in South-East Asia – 2022 in review", Operational Data Portal, 17 January 2023. متاح في: <https://data.unhcr.org/en/documents/details/98170>.

(30) انظر: Human Rights Watch, "Thailand: allow newly arrived Rohingya access to asylum", 7 June 2022. متاح في: <https://www.hrw.org/news/2022/06/07/thailand-allow-newly-arrived-rohingya-access-asylum>.

(31) انظر: OHCHR, "Coordinated regional action urged to stop Rohingya deaths at sea: UN expert", press release, 22 December 2022. متاح في: <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/12/coordinated-regional-action-urged-stop-rohingya-deaths-sea-un-expert>.

اللاجئين. فالهند وإندونيسيا وبنغلاديش وتايلند وماليزيا لم توقع على الاتفاقية. وأدى عدم تصديق هذا العدد الكبير من البلدان المعنية على الاتفاقية إلى حرمان المجتمع الدولي من أساس مشترك لدعم حقوق اللاجئين وملتزمسي اللجوء المتحدرين من ميانمار، وأتاح للحكومات نقطة حوار للتخلي عن التزاماتها تجاه اللاجئين، حتى وإن كانت إجراءاتها تنتهك الالتزامات التعاهدية الأخرى أو المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

63- وتقرر كل من الهند وإندونيسيا وبنغلاديش وتايلند وماليزيا إلى تشريعات وطنية شاملة بشأن اللاجئين، مما يترك معاملة اللاجئين وملتزمسي اللجوء لحكم قوانين الهجرة. وتعتمد هذه القوانين بشكل مفرط على تجريم الأشخاص ذوي أوضاع غير نظامية، وفرض العقوبات السالبة للحرية والترحيل مع القليل من الضمانات القانونية أو الإجرائية⁽³²⁾. ويزيد هذا الأمر من خطر تعرض المهاجرين واللاجئين وملتزمسي اللجوء للمضايقة والابتزاز والاعتقال والاحتجاز والترحيل والاستغلال في العمل وغيرها من الانتهاكات.

64- وفي عام 2019، وافق مجلس وزراء تايلند على إنشاء آلية فرز وطنية من أجل تحديد الأفراد الذين يحتاجون إلى الحماية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، وافق مجلس الوزراء على إخطار يحدد معايير وأساليب تحديد الأشخاص المحميين بموجب الآلية. ويستثني الإخطار صراحةً مواطني ميانمار في مخيمات اللاجئين القائمة أو المسجلين بصفقتهم عمالاً مهاجرين من الحماية بموجب الآلية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن حرمان مقدمي الطلبات من الحماية بسبب "نشاطهم السياسي" أو لأسباب تتعلق "بالأمن القومي"، مما يثير مخاوف من أن معظم مواطني ميانمار أو جميعهم سيستبعدون من الحماية بموجب الآلية بصرف النظر عن المخاطر التي يواجهونها في ميانمار أو الأضرار التي قد يواجهونها إذا رُحِلوا من تايلند. ولم تُنفذ الآلية بعد. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، أقرت تايلند أيضاً قانون منع وقوع التعذيب والاختفاء القسري الذي طال انتظاره والذي ينص على حكم راسخ بعدم الإعادة القسرية.

65- وبدون وضع قانوني رسمي، يتلقى اللاجئون وملتمسو اللجوء في بعض البلدان درجة محدودة من الحماية عن طريق التسجيل لدى مفوضية شؤون اللاجئين. وترج السلطات الماليزية عموماً عن الأشخاص الذين يحملون وثائق المفوضية من الاحتجاز بعد التحقق منها. وفي تايلند، تتدخل المفوضية بانتظام نيابةً عن اللاجئين وملتزمسي اللجوء الذين كانت على اتصال سابق بهم لمنع الاحتجاز المطول والترحيل إلى ميانمار.

66- ويواجه اللاجئون وملتمسو اللجوء المتحدرين من ميانمار عقبات كبيرة تحول دون وصولهم إلى مفوضية شؤون اللاجئين وإقرار صفة اللاجئ في بلدان كثيرة في المنطقة. وليس للمفوضية مكاتب في شمال شرق الهند، مما يعني أن مواطني ميانمار الذين يدخلون مانيبور أو ميزورام يجب أن يسافروا أكثر من 2 000 كيلومتر إلى دلهي دون وثائق، الأمر الذي يعرضهم لخطر الاعتقال والاحتجاز، إذا أرادوا التسجيل لدى المفوضية. وأبلغ قادة المجتمع المحلي في ماليزيا المقرر الخاص أن لاجئين كثيرين كانوا ينتظرون شهوراً أو سنوات للحصول على وثائق المفوضية، أو رُفضت طلباتهم، مما يجعلهم عرضة للاستغلال والاعتقال والاحتجاز. ولا تسمح حكومة تايلند للمفوضية بتسجيل مواطني ميانمار أو إقرار صفة اللاجئ لهم.

67- وقيدت بعض الحكومات أيضاً وصول مفوضية شؤون اللاجئين إلى اللاجئين. وفي تايلند، لم يُسمح لمفوضية شؤون اللاجئين بالوصول إلى وفود اللاجئين الجديدة من ميانمار منذ الانقلاب. وفي ماليزيا، لم تتمكن المفوضية من دخول مراكز احتجاز المهاجرين منذ عام 2019، مما يحد من قدرتها على فرز اللاجئين وملتزمسي اللجوء المحتجزين، ومن ضمنهم من يُعتقلون عند وصولهم إلى ماليزيا.

(32) انظر: OHCHR, *Pathways to Migration Protection: A Mapping of National Practice for Admission and Stay on Human Rights and Humanitarian Grounds in Asia and the Pacific* (2022). مُتاح في: <https://bangkok.ohchr.org/wp-content/uploads/2022/05/Pathways-to-migrant-protection.pdf>

68- وغالباً ما تسد السياسات دون الوطنية والممارسات المجتمعية الثغرات التي الناتجة عن عدم كفاية الحماية الوطنية والدولية. وتصرفت حكومة ولاية ميزورام بشكل أحادي لإصدار بطاقات هوية للاجئين وملتسمي اللجوء من مواطني ميانمار، مما يتيح لهم الحماية من الاعتقال ويسمح لهم بالتنقل بحرية داخل الولاية. وأبلغ مواطنو ميانمار الموجودون في ماليزيا المقرر الخاص بأن المجتمعات المحلية أصدرت لهم بطاقات مجتمعية خاصة بها، تتيح بعض الحماية من المضايقة والاحتجاز للأفراد غير القادرين على الحصول على وثائق الأمم المتحدة.

هاء - الاعتقال والاحتجاز

69- لما كان الفارّون من ميانمار يفتقرون إلى الحماية القانونية الرسمية وغير قادرين في أحيان كثيرة على الاستفادة من عمليات إقرار صفة اللاجئ، غالباً ما يُجرّمون بمقتضى قانون الهجرة ويواجهون التهديد المستمر بالاعتقال والاحتجاز. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي ضعفهم إلى تعرضهم للاحتجاز وغيره من أشكال المضايقة.

70- وأبلغ مواطنو ميانمار الذين وصلوا إلى تايلند منذ الانقلاب المقرر الخاص أنهم بقوا محتجزين في شققهم لشهور متواصلة، خوفاً من التفاعل مع الشرطة التايلندية والذي يمكن أن يؤدي إلى المضايقة أو الابتزاز أو الاعتقال أو الاحتجاز. وقال لاجئ فرّ إلى تايلند بسبب تهديدات محددة جداً لحياته للمقرر الخاص: "المكوث بصورة غير قانونية في [تايلند] هو أمر خطير جداً. وحتى عقلياً، لا أشعر بالكثير من الأمان. فلا أستطيع التنقل، لذلك يجب أن أبقى في مكان واحد حفاظاً على سلامتي".

71- وظهرت حالات ابتزاز مُسهبة بشأن الحماية نتيجة التفاعلات المعقدة وغير الرسمية بين السلطات التايلندية وقادة المجتمع المحلي ومواطني ميانمار غير المسجلين. وتفرض هذه المخططات تكاليف - مالية وغيرها - على من لجأوا إلى تايلند وعلى الشبكات التي تدعمهم. وتمكن موظفو مفوضية شؤون اللاجئين في بعض الأحيان من التدخل نيابةً عن أفراد محتجزين اتصلوا سابقاً بالمفوضية، مما ساعد على تأمين إطلاق سراحهم من الاحتجاز لدى الشرطة أو أحد مراكز احتجاز المهاجرين. وتلقى المقرر الخاص أيضاً تقارير تفيد بانتقام الشرطة التايلندية من الأفراد الذين يتصلون بالمفوضية طلباً للمساعدة. ومن الضروري أن تستبدل تايلند مخططات الحماية غير الرسمية التي تستغل ضعف المهاجرين واللاجئين وملتسمي اللجوء بالحماية القانونية الرسمية.

72- ويُعامل الروهينغيا في تايلند عموماً على أنهم يشكلون تهديداً أمنياً ويواجهون إمكانية الاحتجاز لفترات طويلة ومدة غير محددة. وبحسب تقارير موثوقة تلقاها المقرر الخاص، يُحتجز حالياً أكثر من 600 شخص من الروهينغيا، بمن فيهم حوالي 200 قاصر غير مصحوبين بذويهم، في مراكز وملاجئ تايلندية لاحتجاز المهاجرين. وعدد من هؤلاء الأشخاص محتجزون منذ عام 2015. وتفيد تقارير بأن موظفي مراكز الاحتجاز هم من الذكور، وأن التحرش الجنسي بالمحتجزات لا يزال يشكل خطراً.

73- وهناك حالياً عدد غير معروف من مواطني ميانمار في مراكز احتجاز المهاجرين في ماليزيا. وأفادت وزارة الشؤون الداخلية بأن عدد المحتجزين من مواطني ميانمار بلغ ما يقرب من 1 300 محتجز في آب/أغسطس 2022. والأوضاع في مراكز الاحتجاز مزرية للغاية، بحسب التقارير. ووفقاً لوزارة الشؤون الداخلية، توفي 150 شخصاً، منهم سبعة أطفال، في مراكز احتجاز المهاجرين في عام 2022. وفي نيسان/أبريل 2022، توفي ستة أشخاص من الروهينغيا، من بينهم ثلاثة أطفال، أثناء عملية هروب جماعي ضمت أكثر من 500 لاجئ من الروهينغيا من أحد المراكز الماليزية لاحتجاز المهاجرين. ويواجه الروهينغيا في ماليزيا، ومن ضمنهم الأطفال، احتمال الاحتجاز لمدة غير محددة، بما أنه لا يمكن إعادتهم إلى ميانمار. وتلقى المقرر الخاص معلومات موثوقة تفيد بأن بعض اللاجئين أو ملتسمي اللجوء

المسجلين لدى مفوضية شؤون اللاجئين محتجزون في مرافق احتجاز منذ ست سنوات ولا يزالون محتجزين إلى أجل غير مسمى.

74- وعادةً ما تفرج السلطات الماليزية عن الأفراد الذين يحملون وثائق مفوضية شؤون اللاجئين بعد التحقق من هويتهم ووثائقهم. وكانت المفوضية قادرة في السابق على إجراء الفرز داخل مراكز احتجاز المهاجرين ثم كفالة إطلاق سراح الأفراد الذين يُعتبرون لاجئين أو ملتمسي لجوء. ومع ذلك، المفوضية ممنوعة من دخول مراكز احتجاز المهاجرين منذ عام 2019 ولم تتمكن من كفالة الإفراج بشكل منهجي عن اللاجئين وملتسمي اللجوء المحتجزين منذ ذلك الحين، بمن فيهم أكثر من 1 000 شخص من مواطني ميانمار كانوا قد اعتقلوا عند وصولهم إلى الحدود البرية أو البحرية لماليزيا في عام 2022. ولم يُسمح للمقرر الخاص بزيارة مراكز احتجاز المهاجرين خلال البعثة التي اضطلع بها إلى ماليزيا في أيار/مايو 2022.

75- واحتجزت الهند أيضاً لاجئين وملتسمي لجوء من مواطني ميانمار. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أفادت مفوضية شؤون اللاجئين باحتجاز ما يقرب من 600 لاجئ من الروهينغيا في الهند⁽³³⁾. وكان الكثير منهم قيد الاحتجاز منذ عامين أو أكثر. وفي كانون الثاني/يناير، وردت تقارير عن أن السلطات في ولاية مانيبور اعتقلت نحو 81 شخصاً من ميانمار، واتهمتهم بدخول البلد بصورة غير قانونية. وفي شباط/فبراير، قضت محكمة في مانيبور بأن الأشخاص المحتجزين لاجئون ولا يمكن ترحيلهم⁽³⁴⁾. ومع ذلك، لا تزال المجموعة رهن الاحتجاز، وورد أن أحد المحتجزين، وهو رجل يبلغ من العمر 32 عاماً، توفي في أحد مراكز الاحتجاز في شباط/فبراير.

76- وتتص اللانحة التنظيمية الرئاسية التي صدرت في إندونيسيا عام 2016 والتعميم المتعلق بالهجرة على أنه لا ينبغي إبقاء اللاجئين في مراكز احتجاز المهاجرين بل ينبغي نقلهم إلى ملاجئ للاجئين تديرها الحكومة والمنظمات الدولية. ومع ذلك، فرضت قيود صارمة على حرية تنقل بعض اللاجئين، ولا سيما الروهينغيا في مقاطعة آتشيه.

واو - التأشيرات وإعادة التوطين

77- في الأشهر التي أعقبت انقلاب عام 2021، غادر الكثير من الناشطين البارزين وقادة المجتمع المدني والشخصيات السياسية والأفراد الضعفاء الآخرين ميانمار إلى أمريكا الشمالية وأوروبا وأستراليا والأماكن الأخرى التي أتاحت الأمان من حملة القمع التي شنّها مجلس إدارة الدولة والمخاطر التي تواجه مواطني ميانمار في البلدان المجاورة. فعلى سبيل المثال، منحت أستراليا 1 600 تأشيرة إنسانية في الخارج بين تموز/يوليه 2021 و30 حزيران/يونيه 2022. وفي حالات كثيرة، أتاح التعاون بين منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية والحكومات السفر إلى بلدان أجنبية. فأنقذت هذه الجهود الأرواح وساعدت على دعم الحركة المؤيدة للديمقراطية في ميانمار. والمستفيدون من هذه الجهود هم بالأساس من لهم صلات سابقة بالحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية. ومع ذلك، لم يتمكن آلاف

(33) انظر: UNHCR, India fact sheet, November 2022. مُتاح في: <https://reporting.unhcr.org/document/4211>.

(34) انظر: Apoorva Mandhani and Karishma Hasnat, “‘No option to return’ – Manipur court says 71 Myanmar held are refugees, not illegal immigrants”, *The Print*, 18 February 2023. مُتاح في: <https://theprint.in/judiciary/no-option-to-return-manipur-court-says-71-myanmar-held-are-refugees-not-illegal-immigrants/1378277/>.

المتظاهرين السلميين والمشاركين في حركة العصيان المدني والمنشقين العسكريين وأنصار الحركة المؤيدة للديمقراطية من بلوغ هذه المسارات وما زالوا يواجهون تهديدات في ميانمار أو البلدان المجاورة.

78- واتخذت بعض الحكومات أيضاً إجراءات لتوفير الحماية لمواطني ميانمار الذين كانوا موجودين في أراضيها وقت الانقلاب. وسمحت حكومة جمهورية كوريا لمواطني ميانمار الذين انتهت صلاحية تأشيراتهم بتقديم طلبات الحصول على تأشيرات جديدة تمنح الحق في الإقامة والعمل في جمهورية كوريا. وسمحت اليابان لمواطني ميانمار الذين كانوا موجودين في اليابان بتمديد إقامتهم. واعتبرت حكومة أستراليا مواطني ميانمار حالات ذات أولوية في برنامجها الإنساني، مما قلل أوقات الانتظار لأولئك الأشخاص المقيمين حالياً في أستراليا الذين وصلوا بتأشيرة صالحة.

79- وإعادة التوطين هي آلية أساسية لتلبية احتياجات اللاجئين فيما يتصل بالمسائل الإنسانية والحماية. ومع ذلك، يمكن أن تكون العمليات التي تنتج إعادة التوطين طويلة وغير شفافة، وإجمالي عدد مواطني ميانمار الذين أُعيد توطينهم قليل جداً مقارنةً بالعدد الذي يستلزم الحماية. وبحسب بيانات مفوضية شؤون اللاجئين، أُعيد توطين 994 لاجئاً من ميانمار في عام 2021، و158 3 لاجئاً في عام 2022⁽³⁵⁾. وفي حين أن هذه الأرقام لا تشمل المسارات الإنسانية للهجرة على غرار تلك المذكورة أعلاه، تؤكد أيضاً عدم كفاية استجابة المجتمع الدولي لاحتياجات اللاجئين من ميانمار. وبصورة مُلفتة للنظر، على الرغم من الزيادة الكبيرة في الاحتياجات منذ الانقلاب، فإن إجمالي عدد اللاجئين من ميانمار الذين أعادت مفوضية شؤون اللاجئين توطينهم في عامي 2021 و2022 هو جزء بسيط من العدد البالغ حوالي 5 000 لاجئ من ميانمار إلى 25 000 لاجئ أُعيد توطينهم سنوياً من عام 2007 إلى عام 2019.

80- ويعكس انخفاض عدد حالات إعادة التوطين نظاماً دولياً مُعظماً بشأن اللاجئين وتخلف البلدان ذات الدخل المرتفع عن تقاسم المسؤولية عن التصدي لأزمة اللاجئين العالمية. وأُعيد توطين أقل من 60 000 لاجئ في عام 2022، على الرغم من وجود أكثر من 26 مليون لاجئ في العالم، بحسب أرقام مفوضية شؤون اللاجئين.

81- وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، أعلنت الولايات المتحدة أنها كانت في صدد إطلاق برنامج لإعادة توطين اللاجئين من الروهينغيا بالتنسيق مع مفوضية شؤون اللاجئين وحكومة بنغلاديش⁽³⁶⁾. وعزم الحكومتين على اعتبار إعادة التوطين حلاً دائماً للاجئين الروهينغيا هو تطور إيجابي للغاية. ومع ذلك، ومن دون التزام واسع من الولايات المتحدة وجهود مماثلة تبذلها بلدان أخرى، من المرجح أن أعداد اللاجئين الذين أُعيد توطينهم لا تلبّي إلا جزءاً صغيراً من الاحتياجات في هذا السياق.

82- وتعيق بعض البلدان المضيفة سفر اللاجئين وملتزمسي اللجوء، عوض تسهيل إعادة التوطين والمسارات التكميلية. فعلى سبيل المثال، أفادت تقارير بأن الهند رفضت منذ أكثر من عام إصدار تصاريح خروج لمواطني ميانمار الذين دخلوا البلد بصورة غير نظامية، على الرغم من الموافقة على سفرهم إلى بلدان ثالثة.

(35) انظر: UNHCR, Resettlement Data Finder. مُتاح في: <https://rsq.unhcr.org/en/#c9LI> (اطلع عليه في 14 شباط/فبراير 2023).

(36) انظر: United States Department of State, "Resettlement initiative for vulnerable Rohingya refugees in Bangladesh", press release, 13 December 2022. مُتاح في: <https://www.state.gov/resettlement-initiative-for-vulnerable-rohingya-refugees-in-bangladesh/>.

زاي - الحصول على التعليم وسبل العيش والرعاية الصحية والخدمات الأخرى

83- من شأن الحماية القانونية غير الكافية والقيود المفروضة على عمليات مفوضية شؤون اللاجئين والوكالات الإنسانية أن تعيق بشدة حصول اللاجئين وملتمسي اللجوء والمهاجرين المتحدرين من ميانمار على سبل العيش والخدمات. ولما كانت الحكومات والجهات الفاعلة الدولية لا تحظى بوضع قانوني رسمي، فهي غير قادرة على تحديد عدد السكان من مواطني ميانمار، ناهيك عن تقييم احتياجاتهم المتصلة بالحماية والمسائل الإنسانية. وسيؤثر هذا القصور تأثيراً كبيراً على المجتمعات المحلية الضعيفة والسكان ذوي الاحتياجات الخاصة، ومنهم الأشخاص ذوو الإعاقة والنساء والأطفال والمسنون. ومن دون دليل على الاحتياجات اللازمة، لن تمول مؤسسات مانحة كثيرة المشاريع، مما يترك المجتمعات المحلية تتدبر أمورها بأفضل طريقة ممكنة.

84- وعدم الحصول على التعليم وسبل العيش والرعاية الصحية هو أحد الشواغل الرئيسية لمواطني ميانمار الذين فرّوا إلى الخارج بحثاً عن الأمان. وقال أحد اللاجئين من الروهينغيا في ماليزيا للمقرر الخاص: "جنّت إلى ماليزيا كي أعيش بسلام. جنّت بحثاً عن مستقبل أفضل، ولكن بعد وصولي إلى هنا والعيش هنا [أركنث] أن لا مستقبل لنا ... فأطفالنا الذين يكبرون هنا ليس لديهم ما يفعلونه: لا دراسة، لا عمل... لن يكون لهم مستقبل".

85- ومن دون وضع قانوني أو وثائق، لا يُسمح للكثير من مواطني ميانمار بالعمل، مما يعرضهم لخطر الاستغلال في العمل. وغالباً ما لا يتمكن الأطفال غير المسجلين من الالتحاق بالمدارس الحكومية. وأعدت بعض مجتمعات اللاجئين والمهاجرين برامج تعليمية لأطفالها، غير أن هذه البرامج تعاني من نقص شديد في التمويل وغالباً ما لا تلبّي احتياجات المجتمعات المحلية. وليس لدى الكثير من الأطفال فرصاً للالتحاق بالمدارس. وغالباً ما يتعذر الحصول على الرعاية الطبية أو تكون باهظة التكلفة، مما يثير مخاوف بشأن نيل الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك اللقاحات ورعاية المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة.

86- وتثير هذه التحديات شواغل محددة للنساء والفتيات. وبالنظر إلى افتقارهن إلى فرص الدخل والحماية القانونية، إنهن معرضات بصورة خاصة للاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي. وكثيراً ما تكون النساء والفتيات اللاجئات والمهاجرات غير قادرات على الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والرعاية قبل الولادة وبعدها أو تلقي العلاج أو الدعم عندما يعانين من العنف العائلي أو أعمال العنف الأخرى.

87- ونفذت بعض الحكومات برامج أتاحت إمكانية حصول اللاجئين وملتمسي اللجوء المتحدرين من ميانمار على الخدمات. وفي ماليزيا، يحق للاجئين الذين يحملون وثائق مفوضية شؤون اللاجئين الحصول على خصم بنسبة 50 في المائة على الأسعار المحددة للأجانب في المستشفيات الحكومية. وتسمح إندونيسيا للأطفال اللاجئين بالالتحاق بالمدارس الحكومية وعملت مع وكالات إنسانية لتوفير رعاية صحية منخفضة التكلفة. وفي الهند، سمحت حكومة ولاية ميزورام للأطفال بالالتحاق بالمدارس الحكومية وأصدرت بطاقات هوية تساعد على تسهيل الحصول على الرعاية الصحية وفرص العمل. وفي عام 2005، فتحت تايلند نظامها التعليمي أمام كل الأطفال، بغض النظر عن جنسيتهم أو وضعهم كمهاجرين. وفي حين استفاد آلاف الأطفال المهاجرين واللاجئين من هذه السياسة، يواجه لاجئون كثيرون صعوبة في الحصول على التعليم بسبب التمييز والبيروقراطية والحوجز اللغوية وعدم الاستقرار بسبب وضعهم غير الموثق.

88- وحُرم العديد من الروهينغيا في مخيمات اللاجئين وفي جزيرة باسان شار في بنغلاديش حرماناً منهجياً من الحصول على التعليم وسبل العيش والرعاية الصحية، ويواجهون تحديات أخرى لا تُعد ولا تُحصى تعترض بقاءهم ورفاههم. وعولجت هذه الصعوبات في ملخص المقرر الخاص بشأن نتائج بعثته إلى بنغلاديش في كانون الأول/ديسمبر 2021، الوارد في المرفق الثاني لقريره الذي قمه إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والأربعين⁽³⁷⁾.

حاء - المساعدات الإنسانية

89- على النحو المُبيّن أعلاه، الاحتياجات الإنسانية للأشخاص الذين فرّوا من أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان في ميانمار - اللاجئين أو المهاجرون في البلدان المجاورة أو النازحون داخلياً - هائلة ومن المرجح أن تزداد. وكانت الإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي لتلبية تلك الاحتياجات غير كافية على الإطلاق، مع ما يترتب على ذلك من عواقب مدمرة على شعب ميانمار.

90- ووصفت خطة الاستجابة الإنسانية لميانمار لعام 2022، التي أوجزت البرامج الإنسانية التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري وشركائه، احتياجات التمويل البالغة 826 مليون دولار لتنفيذ مشاريع يستفيد منها 6,2 ملايين نسمة⁽³⁸⁾. وبحلول نهاية العام، لم يقدم المانحون إلا 41 في المائة من الأموال اللازمة. وكان هذا النقص أحد أكبر ثغرات التمويل النسبي في العالم في عام 2022. وأبلغت المنظمات الإنسانية المقرر الخاص مراراً وتكراراً بأن البرامج المُعدّة لإنقاذ الأرواح لا تُنفذ بسبب عدم تلبية احتياجات التمويل. ولم يتسن الوصول إلى ما يقرب من مليوني شخص محددین للاستفادة من المساعدة في عام 2022. وفي عام 2023، التمس مبلغ 764 مليون دولار لتمويل برامج من أجل الوصول إلى 4,5 ملايين شخص من ذوي الأولوية للاستفادة من الدعم المنقذ للحياة، أي ما يقرب من ربع إجمالي السكان ذوي الاحتياجات الإنسانية⁽³⁹⁾. وعلى الرغم من تراجع التوقعات، ستعاني خطة عام 2023 أيضاً من نقص حاد في التمويل دون زيادة كبيرة في الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة. وبحلول نهاية شباط/فبراير 2023، لم يُموّل سوى 2 في المائة من خطة عام 2023.

91- وعلى المنوال ذاته، تعاني البرامج الرامية إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين في البلدان المجاورة من نقص التمويل. وقدمت الجهات المانحة 63 في المائة فقط من مبلغ 881 مليون دولار المطلوب لخطة الاستجابة المشتركة للأزمة الإنسانية المعنية بالروهينغيا لعام 2022، والتي تستهدف اللاجئين الروهينغيا والمجتمعات المضيفة في بنغلاديش⁽⁴⁰⁾. وفي 1 آذار/مارس 2023، خفّض برنامج الأغذية العالمي الحصص الغذائية للاجئين الروهينغيا بنسبة 17 في المائة، مشيراً إلى نقص في التمويل قدره 125 مليون دولار⁽⁴¹⁾. ونكر برنامج الأغذية العالمي أنه بدون التزامات تمويل جديدة، سيكون من الضروري إجراء جولات إضافية من التخفيضات في أقرب وقت ممكن بحلول نيسان/أبريل، مما قد يترك اللاجئين يعيشون على حصص غذائية تبلغ قيمتها 0,27 دولاراً في اليوم. ويعاني اللاجئون الروهينغيا في بنغلاديش أصلاً من سوء التغذية على نطاق واسع، إذ يُقاسي 40 في المائة من أطفال الروهينغيا من توقّف النمو. وموّل برنامج مفوضية شؤون في تايلند بنسبة 54 في المائة فقط في عام 2022⁽⁴²⁾.

(38) انظر: Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Humanitarian response plan: Myanmar* (January 2022). مُتاح في: <https://data.unhcr.org/en/documents/details/90693>.

(39) انظر: Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Humanitarian response plan: Myanmar* (January 2023). مُتاح في: <https://myanmar.un.org/en/216732-myanmar-humanitarian-response-plan-2023-january-2023>.

(40) انظر: Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Financial Tracking Service, "Rohingya Humanitarian Crisis Joint Response Plan 2022" (أطلع عليه في 16 شباط/فبراير 2023). مُتاح في: <https://fts.unocha.org/appeals/1082/summary>.

(41) انظر: OHCHR, "Myanmar: UN expert decries launch of 'shameful, catastrophic cuts' in food aid for Rohingya in Bangladesh", press release, 2 March 2023. مُتاح في: <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/03/myanmar-un-expert-decries-launch-shameful-catastrophic-cuts-food-aid>.

(42) انظر: UNHCR, Thailand fact sheet, 31 December 2022. مُتاح في: <https://reliefweb.int/report/thailand/unhcr-thailand-fact-sheet-31-december-2022>.

92- وأدت الشواغل الأمنية وعرقلة عمليات إيصال المساعدات إلى تقييد الاستجابة الإنسانية التي يضطلع بها المجتمع الدولي في ميانمار تقييداً شديداً. وفي عام 2022، كان ما يقرب من ثلاثة أرباع المستفيدين الذين وصلت إليهم مجموعة الأمن الغذائي - وهي مجموعة من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية - موجودين في منطقة يانغون وولاية راخين. وغالباً ما تُقدّم المساعدة خارج المناطق الخاضعة لسيطرة مجلس إدارة الدولة بواسطة التحويلات النقدية. وعلى النحو المُبيّن في تقرير المقرر الخاص المؤرّخ 3 تشرين الأول/أكتوبر 2022، تعمل منظمات المجتمع المدني على سد الثغرات في المناطق التي لا يمكن للجهات الفاعلة الإنسانية الوصول إليها⁽⁴³⁾. وحوّلت مجموعات كثيرة، كانت تركز عادةً على توثيق حالة حقوق الإنسان وأنشطة الدعوة، الوقت والموارد نحو تقديم المساعدات الإنسانية.

93- ويبدو أن نهج المجتمع الدولي إزاء المساعدات الإنسانية لا يزال يركز بشكل غير متناسب على برامج رسمية تُنفَّذ في يانغون على حساب الشبكات والمبادرات المجتمعية القادرة على الوصول إلى الفئات السكانية الأضعف. وأصبحت المساعدات الإنسانية عبر الحدود أداة ضرورية للوصول إلى السكان النازحين، الذين غالباً ما يلجأون إلى مناطق إثنية على أطراف البلد. ورفضت البلدان المجاورة عموماً تقديم الإذن بإيصال المساعدات عبر الحدود وقيدت أنشطة منظمات المجتمع المدني التي تنقل المساعدة عبر قنوات غير رسمية. ومع ذلك، أبلغت الجهات الفاعلة الإنسانية العاملة في المناطق الحدودية والمناطق الخاضعة لسيطرة جماعات المعارضة المقرر الخاص بأن هناك قدرة أكبر بكثير على إيصال المساعدات وأن التمويل هو العامل المقيد.

رابعاً - التوصيات

94- يدعو المقرر الخاص المجلس العسكري الحاكم إلى وضع حد فوري للهجمات على المدنيين وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، ووقف استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد، والإفراج عن جميع السجناء السياسيين، وحلّ مجلس إدارة الدولة، والتنحي كي يتسنى تشكيل حكومة شرعية تعكس إرادة الشعب، والتعاون مع آليات المساءلة الدولية.

95- ويدعو المقرر الخاص مجلس الأمن إلى إصدار قرار ينص على ما يلي: (أ) فرض حظر أسلحة شامل على ميانمار، بما في ذلك حظر على نقل وقود الطائرات إلى الجيش؛ و(ب) فرض عقوبات اقتصادية محددة الهدف على جيش ميانمار وقادته ومصادر دخله؛ و(ج) إحالة الحالة في ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية.

96- ويدعو المقرر الخاص جميع الدول الأعضاء إلى العمل معاً لممارسة ضغط شديد ومتواصل على مجلس إدارة الدولة من خلال:

(أ) تنسيق الجهود الرامية إلى حرمان مجلس إدارة الدولة من الأسلحة والتمويل والشريعة، بما في ذلك عن طريق منع نقل أو بيع الأسلحة والتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج ووقود الطائرات إلى جيش ميانمار؛ وفرض عقوبات اقتصادية محددة الهدف على الأفراد والكيانات الذين يزودون جيش ميانمار بالأسلحة والذخائر؛ وفرض عقوبات على مصرف ميانمار للتجارة الخارجية وشركة النفط والغاز في ميانمار وغيرهما من مصادر الدخل الرئيسية؛

(ب) حرمان مجلس إدارة الدولة من الشرعية عن طريق رفض الاعتراف به أمام الهيئات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، ورفض دعوة مسؤولي مجلس إدارة الدولة أو سحب أي دعوات موجهة لهم من أجل حضور منتديات ومناسبات دولية؛

(ج) دعم الجهود الرامية إلى مساءلة مرتكبي الجرائم الفظيعة في محاكم محايدة ومستقلة، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية، ومحكمة العدل الدولية، والمحاكم الوطنية في بلدان تطبق قوانين الولاية القضائية العالمية؛

(د) التصريح علناً بأن مجلس إدارة الدولة لا يملك سلطة إجراء انتخابات ذات مصداقية، ورفض التعاون مع مجلس إدارة الدولة أو دعمه في إجراء الانتخابات.

97- ويدعو المقرر الخاص جميع الدول الأعضاء إلى العمل معاً لحماية حقوق الأشخاص الفارين من العنف وانتهاكات حقوق الإنسان في ميانمار عن طريق ما يلي:

(أ) التصديق على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967 والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذها؛

(ب) توسيع نطاق برامج إعادة توطين اللاجئين من ميانمار، بمن فيهم لاجئو الروهينغيا، مع دعم النشطاء والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان لمغادرة ميانمار والتماس اللجوء في بلدان ثالثة؛

(ج) اعتماد وتنفيذ وإنفاذ سياسات لجوء وطنية عادلة وغير تمييزية تحمي حقوق اللاجئين وملتزمي اللجوء، بما في ذلك من خلال احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية وضمان عدم اللجوء إلى احتجاز الرعايا الأجانب إلا كملأذ أخير.

98- ويوصي المقرر الخاص إندونيسيا وبنغلاديش وتايلند وسري لانكا والصين وماليزيا والهند بما يلي:

(أ) الامتناع عن منع مواطني ميانمار الفارين من العنف من عبور الحدود البرية، وتفادي عمليات الطرد الجماعي وضمان أن تكون عودة هؤلاء الأفراد آمنة وطوعية وتحفظ كرامتهم؛

(ب) وقف جميع عمليات ترحيل مواطني ميانمار، تماشياً مع دعوة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان؛

(ج) تنسيق جهود البحث والإنقاذ لخير الروهينغيا واللاجئين والمهاجرين الآخرين في خليج البنغال وبحر أندامان والاضطلاع بها على نحو استباقي؛

(د) تمكين مفوضية شؤون اللاجئين وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان والعمل الإنساني من الوصول إلى المناطق التي يوجد فيها أشخاص فروا من ميانمار، ومنها المناطق الحدودية والمخيمات والملاجئ ومراكز احتجاز المهاجرين التي تقرها الحكومة؛

(هـ) ضمان فرز جميع الأفراد في مراكز احتجاز المهاجرين بمقتضى المعايير الدولية والإفراج عن الأفراد المشمولين بالحماية الدولية؛

(و) ضمان المرور الآمن للأفراد الساعين إلى الوصول إلى مكاتب مفوضية شؤون اللاجئين؛

(ز) تيسير المغادرة في الوقت المناسب لمواطني ميانمار الذين نالوا الموافقة لإعادة التوطين أو السفر إلى بلدان ثالثة؛

(ح) إصلاح قانون الهجرة لإتاحة بدائل للاحتجاز قائمة على الحقوق وضمان عدم احتجاز الأطفال أبداً بسبب وضعهم أو وضع والديهم كمهاجرين؛

(ط) اعتماد سياسات لإزالة الحواجز التي تحول دون إتاحة سبل العيش والتعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات لمواطني ميانمار.

99- ويوصي المقرر الخاص بأن تتيح الهند لمفوضية شؤون اللاجئين إمكانية الوصول دون قيود إلى اللاجئين وملتسمي اللجوء في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في ولايتي ميزورام ومانيبور.

100- ويوصي المقرر الخاص بأن تتيح ماليزيا لمفوضية شؤون اللاجئين وهيئات الرقابة المحلية إمكانية الوصول إلى مراكز احتجاز المهاجرين.

101- ويوصي المقرر الخاص بأن تعدّل تايلند معايير الحماية في إطار آلية الفرز الوطنية لإزالة جميع أشكال الاستبعاد التي تمنع مواطني ميانمار من الحصول على الحماية بمقتضى الآلية.

102- ويوصي المقرر الخاص بأن تعطي أفرقة الأمم المتحدة القطرية في البلدان المضيفة للاجئين والمهاجرين من ميانمار الأولوية لاحتياجات تلك الفئات في كل برامجها.

103- ويوصي المقرر الخاص وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة الدولية والمنظمات الإنسانية الدولية بما يلي:

(أ) زيادة المساعدة الإنسانية التي تُقدّم لشعب ميانمار، بما في ذلك بواسطة إتاحة التمويل الكامل لخطة الاستجابة الإنسانية لميانمار وخطة الاستجابة المشتركة للأزمة الإنسانية المعنية بالروهينغيا؛

(ب) ضمان استجابة متناسبة للاحتياجات الإنسانية في ميانمار تعطي الأولوية للوصول إلى النازحين والسكان الضعفاء، بما في ذلك من خلال التعاون مع حكومة الوحدة الوطنية ومنظمات المقاومة الإثنية ومنظمات المجتمع المدني من أجل الوصول إلى مناطق يتعذر على الوكالات التي تتخذ من يانغون مقراً لها الوصول إليها؛

(ج) زيادة دعم منظمات المجتمع المدني في ميانمار؛

(د) زيادة دعم المنظمات والوكالات التي تعمل على حماية حقوق الأشخاص من ميانمار في بلدان ثالثة، بما في ذلك تقديم الدعم لتحديد احتياجات الفئات الضعيفة، بمن فيهن النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة؛

(هـ) إيلاء الأولوية للاستعراض الجاري بشأن السياسات والإجراءات التي تتبعها المنظمات والوكالات في ضوء الحالة الراهنة في ميانمار، بهدف تقديم الدعم إلى المنظمات غير المسجلة، وتبسيط إجراءات فيما الإبلاغ، وتيسير تحويل الأموال خارج النظام المصرفي الرسمي في ميانمار، وإيصال المساعدات عبر الحدود إلى النازحين داخلياً.